الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-04

بلحيمر يؤكد أن الانتخابات التشريعية ستجرى في وقتها كما قرر رئيس الجمهورية :

الدولة ستسهر على ضمان أمن ونزاهة الاقتراع

● لا زالت قوى الشر تستعمل قنواتها الإعلامية للتشكيك في شرعية مؤسسات الجمهورية

● المال الفاسد لا زال يغذي نشاط بعض الإعلاميين

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة, عمار بلحيمر, يوم أمس, أن الانتخابات التشريعية المقررة في 12 جوان المقبل «ستجرى في وقتها كما قرر رئيس الجمهورية» وسيكون للمواطنين المجال لاختيار ممثليهم بكل حرية.

واعتبر بلحيمر، في مقابلة صحفية مع يومية «الغد الجزائري»، أن «الانتخابات هي موعد سياسي دوري و لا بد الوصول إليه و أن تشريعيات جوان 2021 ستجرى في وقتها كما قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كون هذا الموعد الانتخابي سيدعى إليه كل المواطنين للإدلاء بأصواتهم و التعبير عن آرائهم باختيار ممثليهم».

و أوضح الوزير أن التزام رئيس الجمهورية بحل البرلمان «فتح المجال واسعا للفئات الشابة و النخب السياسية الجديدة من خلال قانون انتخابات جديد من شأنه ضمان جملة من الضمانات وطريقة تصويت حديثة تعتمد على الاقتراع النسبي ومبدأ المناصفة مع تشجيع الشباب على المشاركة، كما تضمن نقطة مهمة وهي المحافظة على المال بعيدا عن أي تأثير على الاختيار الحر للناخبين».

و أشار الوزير إلى أن الدولة ستسهر على ضمان أمن الاقتراع حتى لا يكون أي «اختراق للنزاهة والشفافية والمشاركة الحرة طيلة العملية الانتخابية». وفي رده عن سؤال حول علاقة الإعلام بالسلطة، أجاب بلحيمر بالقول أن الهدف اليوم هو الحرص على أن يبقى الإعلام الوطني «حرا ونزيها» و البحث عن معادلة «تجمع بين الدفاع عن ازدواجية المصالح الوطنية والمردودية المهنية» ويتم ذلك - كما أضاف- في إطار العمل الإعلامي وأخلاقيات المهنة على أن يظل ذلك خلال سنة 2021 وإلى ما بعدها.

و عن الإعلام النزيه، قال الوزير بأنه «يقوم اليوم بدوره على أحسن وجه ولم يعد هناك شك بأن الجميع على خط الدفاع عن مصالح البلد ولا يمكن أن نقيس على تصرفات أفرد لنتهم مؤسسات أو قطاع بأكمله». و في المقابل - يردف بالقول- لازالت «قوى الشر المثمثلة في الأوليغارشية تستعمل قنواتها الإعلامية لاسيما عدد من المؤثرين المتواجدين في الخارج للتشكيك في شرعية مؤسسات الدولة».

و دعا في ذات السياق إلى وجوب الوقوف على «حجم هذا الخراب الموروث من خلال تحقيـ ات معمقة خاصة المال الفاسد الذي استطاعت جمعه من خلال تراكمات مافياوية وتهريبية الى الخارج»، مؤكدا أن المال الفاسد «مازال يغذي نشاط بعض الإعلاميين وتوجيه خـ م الافتتاحي».

كما ذكر الوزير في الشأن ذاته أن هدف الدولة هو «تطهير» القطاع من كل الدخلاء من خلال الاحترام التام لما ينص عـ ه القانون من حقوق وواجبات

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

في ظل مراعاة الشروط والمعايير التي تضمن لها الفوز

الأحزاب تشرع في استغلال قوائم الترشيحات الاحتياطية

باشرت الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة استغلال قوائم الترشيحات الاحتياطية، لاستخلاف المترشحين الذين أسقطت ملفاتهم من قبل المندوبيات الولائية، في ظل مراعاة المعايير التي تضمن لها تحقيق نتائج إيجابية، بانتقاء مترشحين في نفس المستوى من القبول الشعبي، ومن لم تربطهم علاقة بالمال الفاسد.

سارعت الأحزاب السياسية وكذا القوائم الحرة للطعن لدى المحكمة الإدارية المختصة إقليميا، بعد تلقيها قرارات المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات بخصوص رفض ملفات بعض المترشحين للانتخابات التشريعية القادمة، لأسباب تتعلق أساسا بما تضمنته التحقيقات الأمنية من ملاحظات حول المترشحين، أو بشبهة العلاقة مع أصحاب المال الفاسد.

وشرعت بعض التشكيلات عقب رفض الطعون التي تقدمت بها على مستوى المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في استغلال القوائم الاحتياطية للمترشحين، من بينها التجمع الوطني الديمقراطي الذي تلقى قرارات رفض ملفات عدد من المترشحين على مستوى بعض الولايات، من بينها الجلفة والشلف والمسيلة، لأسباب عللتها المندوبيات الولائية بشبهة العلاقة مع أصحاب المال الفاسد.

وأوضح في هذا الشأن المكلف بالإعلام للحزب الصافي لعرابي بأن المندوبيات استندت على المادة 200 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، التي لم تذكر حسبه المال الفاسد، معتقدا بأن العلاقة مع أصحاب المال الفاسد يجب أن تعلل قانونا، وتثبت بحكم قضائي.

ورغم اعتراض الأرندي على بعض قرارات المندوبيات الولائية، إلا أنه لجأ إلى تعويض المترشحين الذين رفضت الطعون التي أودعوها لدى المحكمة الإدارية، بالاعتماد على نفس شروط الترشح، كالمناصفة والتمثيل الجغرافي والكفاءة، للحفاظ على حظوظه في الفوز بمقاعد في الدوائر الانتخابية التي يعول عليها.

كما تلقت حركة مجتمع السلم بنوع من القلق قرارات المندوبيات الولائية التي تضمنت الاعتراض على ترشح عدد من مناضليها، مبدية خشيتها من عدم إمكانية استخلافهم بمترشحين في نفس المستوى من الشعبية والكفاءة والتمثيل الجغرافي، رغم الاحتياطات المسبقة المتخذة من قبلها، بإعداد ملفات بديلة في حال سقوط الأسماء التي عولت عليها لاستقطاب أصوات الناخبين.

وكان رؤساء البلديات الذين ترشحوا في صفوف حركة مجتمع السلم من بين أهم المعنيين بقرار المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة، التي أسقطت ملفات بعضهم بناء على التحريات الأمنية، أو بسبب علاقة المترشحين المعنيين مع أصحاب المال المشبوه، في حين ترى الحركة بأن من اختارتهم للمشاركة في الانتخابات يتحلون بالنزاهة، وأن الأمير خلال ممارسة مهامهم قد تعترضهم مشاكل، ويتم سماعهم من قبل مصالح الأمن، دون أن توجه لهم أي تهمة.

وتنتظر حمس الفصل في الطعون التي أودعتها لدى المحاكم الإدارية المختصة إقليميا، وفي حال رفضها تعتزم الطعن لدى مجلس الدولة، وهي على عكس تشكيلات أخرى تتمسك بالقوائم التي أعدتها، وبالمترشحين الذين تعتبرهم مفتاح النجاح على مستوى بعض الدوائر الانتخابية، وتأشيرتها للدخول إلى المجلس الشعبي الوطني.

وستكون الاستعانة بالملفات الاحتياطية آخر إجراء ستلجأ إليه حركة مجتمع السلم، بعد استنفاد كافة الإجراءات القانونية، مع الحرص على اختيار الأسماء التي تعوض تلك التي تم إسقاطها، باللعب على بعض التفاصيل الجغرافية، كانتقاء مرشح من بلدية محاذية استطاع أن يثبت مكانته النضالية عن جدارة واستحقاق.

ويؤكد من جهته العضو القيادي في جبهة العدالة والتنمية لخضر بن خلاف "للنصر"، بأن عددا من ملفات المترشحين في صفوف حزبه، تم رفضها من قبل المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة، بناء على المادة 200 من النظام المتعلق بالانتخابات، التي تحدد شروط الترشح للانتخابات التشريعية، ويعتقد بن خلاف بأن بعض الملاحظات البسيطة للمصالح الأمنية اعتبرت من قبل المندوبيات حائلا أمام الترشح للاستحقاقات القادمة.

ومن بين الملفات التي رفضت أحصى المصدر خمس حالات بولاية سوق أهراس، وحالة واحدة في كل من ولايات مستغانم وأم البواقي والمدية وميلة، إلى جانب حالة أخرى وتتعلق بمترشحة من ولاية باتنة، وهي عضو في ذات الوقت بالمجلس الشعبي البلدي، سبق وأن تم السماع لها من قبل الأمن كشاهدة في إحدى القضايا، دون أن تكون ضالعة فيها.

ويؤكد المتدخل بأن جبهة العدالة والتنمية اتخذت الاحتياطات اللازمة تحسبا لمثل هذه المواقف، وأعدت ملفات احتياطية في إطار نفس الشروط القانونية، سيتم اللجوء إليها بعد الفصل في الطعون المودعة لدى المحكمة الإدارية، لتعويض الأسماء التي قد تسقط.

لطيفة بلحاج

الجزائر الجديدة
يومية اخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

أغلبهم بسبب احكام قضائية أو شبهة الفساد

التحقيقات تسقط ملفات ترشح أمياروونواب سابقون

أسقطت التحقيقات الادارية والأمنية، أسماء العديد من رؤساء البلديات السابقين والحالين ونواب سابقون نجوا من مقصلة المادة 200 من قانون الانتخابات التي تحول دون ترشح النواب الذين مارسوا عهدتين منفصلتين أو متتاليتين في المجلس الشعبي الوطني لكنهم لم ينجوا هذه المرة من غربال التحقيقات.

فؤاد ق

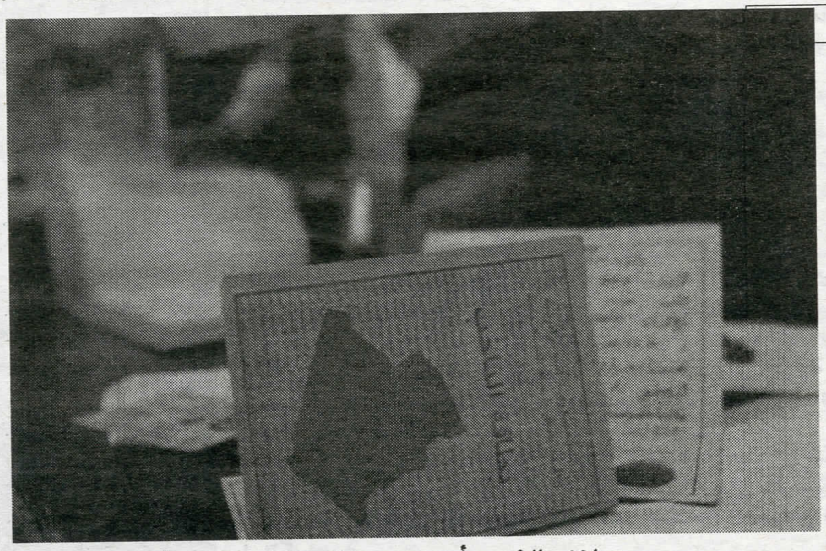

وحسب الأصداء الواردة من بعض الأحزاب السياسية والقوائم الحرة فقط رفضا ملفات ترشح العديد من أسماء رؤساء البلديات والنواب السابقين لأسباب متعددة تتعلق أغلبها بصدور أحكام قضائية في حقهم أو شبهة المال الفاسد.

ومن بين الذين تم إسقاطهم النائب البرلمان السابق عن جبهة التحرير الوطني جمال ماتيسكي الذي ترشح ضمن قوائم الأفلان بولاية البليدة إضافة إلى رئيس بلدية البليدة محمد بن عزوق ورئيس بلدية العفرون الذي ترشح ضمن قائمة حزب التجمع الوطني الديمقراطي إضافة إلى السيناتور السابق والأمين الولائي السابق لحزب الأرندي في ولاية البليدة محمد بوشلاغم الذي ترأس قائمة حرة. ومن بين الأسماء الأخرى التي شملها قرار الرفض النائب السابق عليوة علال الذي ترشح ضمن قائمة الجبهة الوطنية الجزائرية، ومن بين الأسماء الأخرى التي تم إسقاطها الأمين الولائي لأبناء المجاهدين بولاية البليدة سفيان حمداني. وبولاية الشلف تم رفض ملف النائب السابق بن معمر إضافة إلى النائب السابق عن جبهة المستقبل يوسف بكوش والبرلمانية السابقة فوزية طهراوي والنائب السابق عن الحركة الشعبية الجزائرية عزايز محمد، وعلى مستوى هذه الولاية فقط تم إسقاط 10 أمياركانوا يطمحون للوصول إلى مبنى زيغود يوسف وهم كل من رشيد مرسلي رئيس بلدية سيدي عكاشة بولاية الشلف ورئيس المجلس الشعبي البلدي تاجنة جعرير قدور ورئيس بلدية بني حواء إضافة إلى رؤساء بلديات سابقون على مستوى الولاية وهم كل من معمر تركي وعبد الرحمان خالدي.

وفي ولاية باتنة تم رفض ملف ترشح النائب البرلماني السابق الذي ترشح ضمن قائمة جبهة التحرير الوطني وسبق له وأن ترأس مديرية الحملة الانتخابية للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ويتعلق الأمر بناصر لطرش.

وبولاية العاصمة تم رفض ملف سواسي طارق المدير السابق لديوان الترقية والتسيير العقاري إضافة إلى ابنة عضو المكتب السياسي السابق أحمد بومهدي فتيحة بومهدي وقريب عضو المكتب السياسي السابق حسان كتو.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

كشف الحجم الحقيقي لتمثيلها أمام الرأي العام

أحزاب تسقط في اختبار جمع التوقيعات

● خددت مرحلة جمع التوقيعات لتشريعيات 12 جوان الأحجام الطبيعية للأحزاب في الجزائر ولو بصورة تقريبية، وكشفت أن الكثير من التشكيلات السياسية تعاني أزمة وجودية، والمفاجأة أن أحزابا عمرها السياسي يقارب 10 سنوات عجزت عن استيفاء أولى الشروط، فيما نجحت أخرى في المنعرج الأخير بعد تمديد فترة إيداع الترشيحات.

تشير أرقام السلطة المستقلة للانتخابات، بخصوص عدد الأحزاب التي أقصيت من سباق التشريعيات بسبب عدم بلوغها نصاب التوقيعات، إلى أن الكثير من الأحزاب تعاني من "أزمة وجودية"، فرغم مرور 10 سنوات من اعتمادها لم تشكل قاعدة شعبية بسيطة تسمح لها، على الأقل، بالمشاركة في تشريعيات جوان 2021.

ومن الأحزاب التي أحدثت المفاجأة، حزب عهد 54 الذي دأب على المشاركة في كل استحقاق، لكنه اليوم لم يتجاوز 727 توقيع، جمعها في ولاية واحدة فقط، ما يعني أنه تشكيلة سياسية صارت عديمة التواجد في الشارع الجزائري بالرغم من قدم اعتمادها.

واللافت كذلك أن حزب العدل والبيان لرئيسته نعيمة صالحي، بوصفها شخصية جدلية ملأت الشاشات والصفحات في شبكات التواصل الاجتماعي بخرجاتها الإعلامية ومشاركاتها، وصل عدّادها إلى 3691 توقيع في 7 ولايات وتوقف، وهي أرقام تؤشر بأنها شخصية افتراضية أكثر منها ميدانية، ولا مكان لها في المشهد السياسي الفعلي، بالمقارنة مع الأحزاب التي تمكنت من جمع عشرات الآلاف من التوقيعات ولو بشق الأنفس، من بينها حركة الانفتاح التي جمعت 20288 توقيع وتجاوزت شرط الولايات بـ27 ولاية.

وبينما تعبر الأرقام عن اقتراب اندثار حوالي 10 تشكيلات من الوجود السياسي، بدليل عجزها عن بلوغ سقف 1000 توقيع، تقاوم بعض أحزاب من أجل البقاء، واجتازت بصعوبة اختبار التوقيعات شرط 25 ألف توقيع، بعد تمديد عملية جمع التوقيعات وإيداع الملفات يوم الخميس، وهي حزب الكرامة والجبهة الوطنية الجزائرية وحزب طلائع الحريات، بينما لا يزال كل من التحالف الوطني الجمهوري وحركة الإصلاح الوطني وحزب الوسيط السياسي يُصارعون من أجل البقاء.

ويمكن تبرير فشل الأحزاب الصغيرة في جمع التوقيعات بموجة المقاطعة التي تجتاح المشهد السياسي، والتي برزت جليا في الانتخابات الرئاسية واستفتاء الدستور، في حين نجت منها الأحزاب القديمة بالارتكاز على هياكلها وقواعدها الموزعة في كل ولايات الوطن، على غرار حركة مجتمع السلم التي تتصدر قائمة التوقيعات بـ65.453 توقيع عبر 52 ولاية، وجبهة المستقبل ثانيًا بـ64.651 توقيع على مستوى 54 ولاية، وحركة البناء الوطني في المرتبة الثالثة بـ62.866 توقيع في 55 ولاية.

بالإضافة إلى التجمع الوطني الديمقراطي الذي جمع في 57 ولاية 58.101 توقيع، وجبهة التحرير الوطني جمع 53.033 توقيع على مستوى 57 ولاية.

م.ف.عثماني

بعد عمليات الزبر الواسعة التي طالت القوائم

طعون المترشحيـــن "تغرق" المحاكم الإدارية

ع.ن

شرعت المحاكم الإدارية عبر مختلف ولايات الوطن، في استقبال ملفات طعون المترشحين للانتخابات التشريعية المقبلة، وذلك بعد أن رفضت المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عددا معتبرا من المترشحين. العشرات من المترشحين الذين أقصتهم مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، توجهوا مباشرة إلى المحاكم الإدارية للطعن في قرارات لجنة المنسقين الولائيين التي بنت قراراتها على نتائج التحقيقات الأمنية، والتي يقوم أغلبها، حسب ما كشفت مصادر من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، على أنها قائمة على المادة 200 من قانون الانتخابات الجديد، خاصة الفقرة 7 منها، التي تنص على ضرورة ألا يكون المعني على علاقة بالمال الفاسد والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية. وحسب ما يتم تداوله داخل بعض التشكيلات السياسية، فقد تم إسقاط العشرات من المترشحين للانتخابات التشريعية الذين بلغ عددهم، وفق تصريحات رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات محمد شرفي، 24214 مترشحا. وكشفت مصادر من حركة مجتمع السلم، أنه تم إسقاط ملف في بومرداس يعود للنائب البرلماني السابق عن الولاية بسبب صدور حكم قضائي ضده يتضمن حكما موقوف التنفيذ وغرامة مالية. كما تم إسقاط ملفات أخرى في ولاية تبسة ويتعلق الأمر برئيس بلدية، لوجود علاقة تربطه برجال أعمال وهي التهمة التي تطال قطاع عريض من رؤساء البلديات. ناهيك عن أن مقص التحقيقات طال قياديا حاليا ضمن المكتب التنفيذي الوطني مترشحا في ولاية غليزان. حركة البناء الوطني هي الأخرى مسها غربال التحقيقات، حيث شمل الرفض 5 ولايات مثل تمنراست وسطيف، وفي كل ولاية تم إسقاط عضو أو عضوين. أمام أسباب الرفض فتتعلق سواء بسوابق قضائية وكذلك شبهة المال الفاسد وهي الشروط الواردة في القانون العضوي للانتخابات. كما طالت مقصلة الرفض عددا كبيرا من المترشحين في حزب جبهة التحرير الوطني، منهم في ولاية غليزان وتلمسان والمسيلة والبويرة والجلفة وبومرداس وعين الدفلى، حيث طال المقص الأمين العام للحزب المترشح في العاصمة وأيضا أعضاء قياديين ضمن المكتب السياسي مثل ما حصل في ولاية الجلفة. كما طالت المقصلة عددا من المترشحين ضمن قوائم جبهة المستقبل والذين كانوا كمنتخبين محليين، غير أن المحكمة الإدارية أنصفت البعض منها. ولم يسلم من "الزبر" حزب جيل جديد الذي أقصي بعض مترشحيه بسبب ما أسفرت عنه التحقيقات الأمنية. ومن المرتقب أن تفضي غربلة القوائم من الناحية الأمنية التي لا تزال متواصلة إلى إقصاء مترشحين آخرين من ذوي السوابق العدلية ومن تحوم حولهم شبهات فساد، وهو الأمر الذي دفع ببعض التشكيلات السياسية إلى عدم الإفراج عن هوية المترشحين في القوائم الانتخابية. وينص قانون الانتخابات على أنه من حق المترشح المرفوض الطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا، وذلك خلال 3 أيام ابتداء من تاريخ تبليغه، على ان تفصل المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في الطعن خلال 4 أيام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع الطعن. كما يمكن للمعني أيضا الطعن في حكم المحكمة الإدارية المختصة إقليميا وذلك أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل 3 أيام من تاريخ تبليغه الحكم. على أن تفصل محكمة الاستئناف في الطعم خلال 4 أيام. ويؤكد قانون الانتخابات أن قرار محكمة الاستئناف غير قابل للطعن. ومن جهتها تقوم المحاكم الإدارية بتبليغ قراراتها للمندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر محاضر يتكلف إيصالها محضرين قضائيين.

الشعب

تحفُّظ على ترشح عدد من المنتخبين السابقين بمعسكر

علمت «الشعب» من مصادر موثوقة، أن المندوبية الولائية لسلطة تنظيم الانتخابات لمعسكر، أبدت تحفظاتها بخصوص ترشح عدد من المنتخبين المحليين الحاليين، وردت أسماؤهم في قضايا فساد أو ذات صلة بالمال الفاسد، بحسب التحقيقات في ملفات المتقدمين للترشح التي لاتزال جارية.

لم تبلغ المندوبية الولائية للانتخابات، الأشخاص المتحفظ على ترشحهم، ضمن تشكيلات حزبية أو قوائم مستقلة. غير أن معلومات من داخل السلطة المحلية، أكدت أنه تم رفض ملف ترشح اثنين من رؤساء البلديات الحاليين، بسبب شبهات سوء استغلال السلطة والنفوذ خلال هذه العهدة الانتخابية، وفق نتائج التحريات والتحقيقات التي تعتبر الأداة القانونية الوحيدة لإثبات شرط عدم وجود صلة بالمال الفاسد، حسب القانون العضوي الجديد للانتخابات.

معسكر: أم الخير.س

من أجل إحاطتها بشروط النزاهة والشفافية

الرئيس تبون «يعزل» الطاقم الحكومي عن التشريعات

■ الساحة مفتوحة لتنافس تخوضه الأحزاب والقوائم المستقلة

قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، إخلاء الساحة السياسية أمام الأحزاب والقوائم المستقلة، قبيل انطلاق حملة الانتخابات التشريعية المقبلة، من خلال تعليق النشاط الميداني لأعضاء الحكومة، مجسدا بذلك التزاماته، بإبعاد السلطات العمومية عن العملية الانتخابية وترك الخيار للناخبين.

حمزة محصول

بينما تسارع الأحزاب والقوائم المستقلة، التي أسقطت التحريات الأمنية عددا من مترشحيها، استعادة توازنها والدفع بمن يستوفون الشروط القانونية، تواصل القيادة العليا للبلاد، إحاطة الاستحقاقات النيابية المقررة في 12 جوان، بكل ظروف النزاهة والشفافية.

وفشل عدد معتبر من المترشحين في اختبار المادة 200 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، التي تحدد الشروط الواجب استيفاؤها لدخول المنافسة الانتخابية، خاصة ما تعلق بعدم الصلة بأوساط المال السياسي أو المال الفاسد، وخلو سجل السوابق العدلية وسجل الضرائب من أية عقوبات أو مخالفات دامغة.

ويتيح القانون لكل من أسقطت أسماؤهم من قوائم الترشحيات، الطعن أمام القضاء الإداري، في أجل 3 أيام، في وقت شرعت القيادات الحزبية والمبادرون بتشكيل القوائم المستقلة، الدفع بمترشحين جدد (خلال 25 يوما) بعدما تيقنت من أن صدور رأي مخالف للمحاكم الإدارية يظل احتمالا ضئيلا، بسبب دقة التحريات.

وإلى حد الآن، نجحت التعديلات التي جاء بها القانون الجديد للانتخابات، في تصيّد محاولات تسلل الفساد السياسي أو المالي إلى القوائم النهائية التي ستتنافس على 407 مقعد للمجلس الشعبي الوطني.

وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، قد أكد، في رسالته بمناسبة عيد العمال، توفير كافة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات التشريعية في إطار معايير النزاهة والشفافية، قائلا: «لقد تمت إحاطة هذا الاستحقاق الوطني الهام بكافة شروط النزاهة والشفافية وتسخير الإمكانات اللازمة ليؤدي الناخبون واجبهم في كنف السكينة والثقة في المستقبل».

واستكمالا لمسار الإبعاد النهائي للسلطات العمومية عن العملية الانتخابية، سواء في جوانبها التقنية والتنظيمية، واصل الرئيس تبون اتخاذ تدابير عزل الجهاز التنفيذي عن كل ما يتعلق بالتشريعيات المقبلة، وفسح المجال حصرا أمام المترشحين لإثبات مدى جدارتهم بنيل ثقة المواطنين.

وقرر في السياق، «توقيف كل النشاطات الميدانية لأعضاء الحكومة قبيل وخلال الحملة الانتخابية»، التي ستنطلق في 17 ماي الجاري. وسيكون للأحزاب والقوائم المستقلة، طرح برامجهم وتصوراتهم للمساهمة في إدارة الشأن العام من المنابر التي توفرها السلطة التشريعية، بكل حرية ودون أي استغلال مادي أو معنوي لإمكانات الدولة.

ويجسد هذا القرار التزامات قطعها رئيس الجمهورية، في خرجاته الإعلامية الدورية، وأمام الوزراء، بأنه «لن يحصل أحد على مباركة الدولة» لدخول التشريعية مهما كان اسمه ومنصبه وموقعه في الحياة السياسية. وشدد على أن من يريد بلوغ البرلمان سيكون عليه المرور على محك «ثقة الشعب»، وألا ينتظر أبدا دعما أو مساندة من السلطات العمومية، مثلما كان عليه الحال سابقا تحت مسمى «ثقافة الإيعاز».

أخذنا الصدارة في جمع التوقيعات

واستعرض عبد الرزاق مقري، رئيس حركة مجتمع السلم، مسار الحركة خلال مرحلة جمع التوقيعات تحسبا للانتخابات التشريعية القادمة، مبرزا أن حمس احتلت الصدارة في التوقيعات التي تم تحصيلها، وأفاد "أخذنا الصدارة في جمع التوقيعات، وكان هدفنا الأساسي تحقيق التعبئة الشعبية تحسبا للانتخابات، عملية الترشيحات أيضا كانت شفافة بناء على مشاورات مع الهيئة الولائية للترشيحات، اشتراط النزاهة والكفاءة شيء ضروري، ونحن الآن نعالج قضية الطعون التي تعتبر تحديا آخر، لا نملك أي اتهامات فساد، ولكن هنالك بعض التجاوزات التي نتشاور لأجلها، وندرسها مادة مصاحبة رجال الأعمال تحفظ عليها المجلس الدستوري ".

وقال أيضا "نحن الحركة تقوم على أساس القانون، ولا يوجد في صفوفنا مناضلون تشوبهم شبهة".

لا يجب تشكيك الجزائريين في الانتخابات

كما شدد رئيس حركة مجتمع السلم على ضرورة عدم تشكيك الجزائريين في الانتخابات التشريعية القادمة، وقال "مرحلة معالجة القوائم لا يجب أن تكون فرصة لتشكيك الجزائريين في الانتخابات، نحن الآن أمام تحد، نحن في حركة مجتمع السلم نحترم كل الآراء، وفي آخر المطاف نحن طرف يدعو للمشاركة في الانتخابات، ولا نقبل أن يكون تصرف رسمي يشكك الشعب الجزائري في الانتخابات، ما على السلطات إلا توفير أجواء تنافسية حقيقية، وإذا نجحت الانتخابات سيحل مشكل الجزائر".

وقال مقري أيضا "الجزائريون يقصدون الانتخابات باعتبارها الحل للأزمة والتصرفات الخطيرة، والحل بناء مؤسسات ذات مصداقية، شعرنا بإقبال الجزائري العادي البسيط غير المؤدلج، واعتباره أن هذه الانتخابات حلا للأزمات، والسلطة مسؤولة عن إنجاح الانتخابات".

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الانتساب لتنظيم مشبوه، المال الفاسد والتخلف عن الخدمة الوطنية

غربال سلطة الانتخابات يوقع بعديد المترشحين

■ هذا ما قاله لـ"المساء" مسؤولو "البناء" و"جيل جديد" و"حمس"

كشفت أخر التبليغات حول رفض الترشيحات التي قدمتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بناء على تحقيقات أمنية عن صلة بعض المترشحين بحركة "رشاد"، وتورط البعض الأخر في شبهات فساد وأخرون تم رفضهم لعدم أداء واجب الخدمة الوطنية. وأكدت بعض الأحزاب المعنية بهذه التبليغات لـ"المساء" تقدمها بالطعون إلى القضاء الإداري مع توجهها لاستخلاف المترشحين المرفوضين.
شريفة عابد

وسألت "المساء" مدير الهيئة الانتخابية لحركة البناء الوطني، وهو الحزب المعني بصلة مترشحه بحركة "رشاد" حول رفض مندوبية السلطة المستقلة للانتخابات لمرشح الحركة، فأجاب جاب عبد الوهاب قلعي، أن المترشح الذي تحفظت عليه السلطة هو "حالة معزولة واحدة فقط"، مشيرا إلى أن محضر التبليغ تناول علاقة المترشح بجمعية أجنبية "ولم يذكر اسم "رشاد" بعينها".

واعتبر المتحدث، أن مرشح الحركة وقع ضحية لخطأ سيتم تداركه، معتبرا "مشاركة أي شخص لفيديوهات على الفيسبوك والتعليق عليها لا يعني بالضرورة الانتساب لحركة "رشاد".

وعن سؤال متعلق بإمكانية استخلاف "المترشح" بآخر أو التوجه للطعن قال قلعي، إن إجراءات الطعن تمت على مستوى المحكمة الإدارية، والحركة تنتظر صدور الحكم في الاستعجالي.

اما عن التعداد الاجمالي للمترشحين الذين تلقت الحركة بشأنهم تبليغات فحصرها ممثل حركة البناء الوطني في 7 فقط، مشيرا إلى أن هذا العدد "قليل مقارنة بالتعداد الإجمالي للمترشحين المقدر بـ600 مترشح". وذكر في سياق متصل بأن الطعون التي تقدمت بها الحركة تنوعت بين "تهمة المال الفاسد، عدم آداء الخدمة الوطنية وتغيير في بطاقة الناخب.. كما أن أغلبها مس الوافدين الجدد الذين تعززت بهم قوائم الحركة بنسبة 80 بالمائة".

وأوضح قلعي، أن هناك توجها نحو استخلاف المطعون فيهم بسبب عدم تأدية الخدمة الوطنية بآخرين، أما بالنسبة لتهمة المال الفاسد فتم تقديم طعون بشأنها، لأن التبليغ فيه اشارة إلى "الاختلاط بأوساط المال الفاسد"، وهي تهمة لا تلزم بالضرورة. حسبه. المترشح نفسه.

وبشأن المترشحين الذين وردت أخطاء في رقم بطاقتهم الانتخابية، قال إن المسؤولية تتحمّلها الجهات المعنية بالسجل الانتخابي البلدي وليس الناخب، داعيا إلى تصحيح الخطأ.

كما تأسف المكلف بالإعلام في جيل جديد لحبيب براهمية، في حديثه لـ"المساء" لتحمّل المترشحين أسباب "التقصير في تحيين في البطاقية الوطنية للانتخابات على مستوى البلديات"، موضحا أن تبليغات الرفض التي تلقاها الحزب في هذا الشأن كان عددها 4، وتم الطعن لدى المحكمة الإدارية بشأنها. كما تلقى الحزب 3 تبليغات أخرى تتعلق بعدم آداء المترشحين لواجب الخدمة الوطنية. حسب محدثنا . الذي أوضح أن المعنيين كلن لديهم "إرجاء" ولم يبلغوا سن 30 سنة، "وسيتم استخلافهم بمترشحين أخرين".

بدوره وصف المكلف بالتنظيم بحركة مجتمع السلم، عبد العالي حساني شريف، في حديثه لـ"المساء" التبليغات التي تلقتها الحركة وعددها 15 من ضمن 540 مترشح بـ"المجحفة"، مشيرا إلى أنها تنوعت بين "الصلة بجهات المال الفاسد المؤثرة على الانتخابات" (حالة مترشح إمام).. المسبوقين قضائيا رغم صدور حكم البراءة وانتفاء وجه الدعوة وعدم التسجيل في البطاقية الوطنية (حالتان)".

وعن الصيغة التي سيعتمدها الحزب أكد حساني، أن الحزب طعن لدى المحاكم الإدارية عبر الوطن وسيواصل على مستوى مجلس الدولة، لتكون الحالة النهائية استخلاف المترشحين بآخرين.

كما تلقى حزب جبهة المستقبل تبليغات أغلبها . حسب مصادر من الحزب. يتعلق بتهمة الفساد، حيث قدر عددها بـ20 تبليغا. وهو ما كان متوقعا بعد الهجرة التي قام بها من كانوا فيما يعرف سابقا بأحزاب التحالف نحو هذه التشكيلة الجديدة، غير ان الضريبة الأعلى دفعها حزب جبهة التحرير الوطني الذي تصله تبليغات يومية عبر عدة ولايات رغم جهود الرسكلة التي حاول بها تلميع قوائمه.

تحت شعار "الجزائر الجديدة نبنيها جميعا ونحميها معا"

470 مترشح ينشطون الحملة الانتخابية لحركة الإصلاح

أكد رئيس حركة الاصلاح الوطني فيلالي غويني، أمس، أن حزبه سيشارك في تشريعيات 12 جوان القادم بـ470 مترشح موزعين عبر 43 ولاية إضافة إلى قائمة وسط الجالية بفرنسا، مشيرا إلى أن هؤلاء سيخضون الحملة الانتخابية تحت شعار "الجزائر الجديدة، نبنيها جميعا ونحميها معا".

وأوضح غويني، بمناسبة انعقاد الدورة العادية للمكتب الوطني، أن حركة الإصلاح التزمت في تحضير ملفات الترشح بتطبيق قانون الانتخابات الجديد الذي ينص على المناصفة وإدراج الكفاءات الجامعية والشباب في القوائم الانتخابية، مجددا بالمناسبة دعوته في إلى "المشاركة السياسية والشعبية الواسعة في الاستحقاق التشريعي المقبل، من أجل تكريس السيادة الشعبية ومواصلة الإصلاحات العميقة والتغيرات المأمولة".

من جهة أخرى، سجل المتحدث استغراب الحركة اتجاه بعض الأطراف التي تستمر في طرح مقارباتها "خارج الشرعية الدستورية.. في الوقت الذي انطلقت فيه العملية الانتخابية، معتبرا تطاول هذه الأطراف على رموز الدولة واستعداء مؤسسة الجيش الوطني الشعبي بشكل خاص، هو "استعداء لكل الجزائريين واستهداف لأساسات الدولة والمشروع الوطني في البلاد".

وفي الملف الاجتماعي والاقتصادي ثمن السيد غويني، إلزام رئيس الجمهورية، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، بعض الوزراء بالشروع في الحوار مع مختلف الشركاء الاجتماعيين خاصة في قطاعي الصحة والتربية، من أجل مراجعة الوضعية الاجتماعية والمهنية للعمال.

س.س

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

L'ANIE EXAMINE LES CANDIDATURES

Sale temps pour l'argent sale

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) est en train de faire passer au crible les dossiers de candidature aux prochaines législatives. Dans un souci d'éloigner les partisans de l'argent sale de la course électorale, elle mènera des enquêtes approfondies jusqu'au 9 mai, date limite fixée pour la finalisation de l'opération. De nombreuses candidatures ont été rejetées pour différents motifs, dont l'implication dans des affaires de corruption. L'Autorité brandit visiblement l'article 200 de la nouvelle loi électorale pour garantir un scrutin «transparent et propre». Selon Mohamed-Seghir Saâdaoui, ancien membre de l'Anie et juriste, «le refus de dossiers est motivée par le manque de pièces administratives ou un soupçon de relation avec les milieux de l'argent sale». «Ceux qui sont déboutés ont néanmoins le droit à un recours. Après le 9 mai, ils auront sept jours pour saisir le tribunal administratif puis le Conseil d'Etat», explique-t-il, avant de relever que la prorogation du délai de dépôt de candidatures a induit la réduction des délais de recours. Toutefois, fait remarquer notre interlocuteur, il est difficile de prouver qu'un candidat n'a pas eu recours à l'argent sale. L'Autorité a dû s'adresser aux services de sécurité pour mener des enquêtes judiciaires sur les candidatures suspectes. «L'Anie doit justifier tout refus», assène-t-il. Safi Laârabi, chargé de communication au RND, ne cache pas son mécontentement à propos de l'application de l'article 200. «Dans une dizaine de wilayas, nous n'avons pas du tout reçu de décisions de refus. Pour le reste, les raisons de rejet relèvent essentiellement d'une lecture erronée de l'article 200», confie-t-il. Pour lui, «on ne peut refuser une candidature pour une prétendue relation avec le milieu de l'argent sale. Une telle décision purement politique ne peut être justifiée concrètement et elle est anticonstitutionnelle». Laârabi révèle qu'environ 5% des refus sont liés à cette disposition. «Les autres rejets sont logiques et rationnels, car il s'agit de dossiers incomplets», reconnaît-il. Le chargé de communication du RND est formel : «L'implication dans des affaires de corruption ne peut être confirmée que par décision de justice.» A l'en croire, des recours ont été déposés et beaucoup de candidats «recalés» ont eu gain de cause. Habib Brahmia, chargé de la communication à Jil Jadid, indique que le parti s'est vu refuser une dizaine de dossiers. «Six en relation avec le service national et le reste pour non inscription sur les listes électorales», précise-t-il. La situation dépasse le parti, clame Brahmia, dans la mesure où ses candidats disposent de cartes électorales mais sans que leurs noms ne figurent sur le fichier électoral. Il a, d'ailleurs lancé, un appel à l'Anie pour qu'elle prenne en considération ces erreurs purement administratives et accepte les recours à ce sujet. «L'Autorité a été très stricte s'agissant de la carte militaire mais sur la question des non-inscrits, la faute ne nous incombe nullement», poursuit-il. Interrogé sur l'argent sale, Brahmia s'en défend : «Nous n'avons ni argent propre ni argent sale. Nos capacités sont limitées, mais nos ambitions sont grandes.» Mohamed Hassene Daouadji, porte-parole du parti Talai El Houriat, fait état de quelques dossiers refusés dans certaines wilayas. Des candidats ont remis des dossiers incomplets et n'ont pas honoré leurs dettes vis-à-vis du fisc. «Nous n'avons pas enregistré de grands problèmes et les enquêtes se poursuivent au niveau des coordinations de wilaya de l'Anie», renchérit-il. Interrogé sur l'article 200, il assure qu'aucun dossier n'a fait l'objet de refus pour cause de corruption. «Notre parti a mis en place un dispositif comportant une pré-enquête sur les postulants avant la validation de leur candidature», précise-t-il, faisant savoir que pour l'instant, seuls cinq dossiers ont été rejetés par l'Autorité pour les raisons précitées.

Photo : Fouad S.

■ **Karima Alloun**

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

ANIE

SÉPARER L'ARGENT DE LA POLITIQUE

De l'examen des dossiers de candidature pour les prochaines législatives par l'Autorité indépendante (Anie), il ressort, selon des sources fiables, une décision de rejet de tous les prétendants à la députation ayant des liens avec l'argent douteux.

«L'Anie veille à consacrer concrètement le principe de la séparation de l'argent de la politique et bannit de la compétition électorale toute influence du milieu des affaires», avait soutenu son président, Mohamed Charfi, lors de sa dernière conférence de presse.

Il a expliqué à ce propos que l'un des paramètres retenu dans l'examen des dossiers de candidatures réceptionnés repose sur la vérification des arrêts et jugements rendus par les cours et tribunaux. Il en résulte d'ores et déjà, indique-t-on, l'élimination de la course pour le prochain rendez-vous électoral de plusieurs entrepreneurs suspectés de lien avec la corruption et dont le nom a été cité lors du traitement des affaires par la justice. Idem pour les hommes d'affaires incriminés pour fraude fiscale ou encore ceux qui ont bénéficié de crédits bancaires non remboursés. Les concernés à qui l'Anie a signifié un rejet de leurs dossiers de candidature sont originaires de plusieurs wilayas, affirme-t-on de même source.

Le rejet de dossiers de candidature par l'Anie s'inscrit en conformité avec les dispositions de l'article 200 de l'ordonnance de mars 2021 relative au régime électoral.

L'article précise clairement que sont exclus de la candidature tous ceux qui sont connus pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et pour une influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales.

Condition indispensable pour la moralisation de la vie politique, la séparation de l'argent de la politique a constitué cet engagement phare du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, mis en œuvre dans le cadre du processus de renouveau institutionnel en cours, en vue de garantir l'émergence d'institutions élues reflétant réellement la volonté populaire. L'engagement en question conforte en outre l'objectif de promotion de nouvelles normes électorales transparentes, en rupture radicale avec les mauvaises pratiques du passé. C'est aussi dans cette même optique que le système des quotas a cédé la place au principe d'égalité des chances entre les candidats sur des bases de compétence, d'expérience, de probité. Sur un autre volet, et pendant que l'Anie poursuit son examen des listes de candidatures dont le nombre est de 2.400 après expiration des délais de dépôt des dossiers, l'intégrité de la prochaine échéance électorale a été réaffirmée.

Dans son message du 1er Mai, le chef de l'État a en effet assuré de «la mobilisation de tous les moyens nécessaires pour permettre aux électeurs d'accomplir leur devoir dans un climat de tranquillité et de confiance en l'avenir». «Les législatives du 12 juin sont un rendez-vous qui se veut un enjeu vital que relèvera le peuple algérien avec sa volonté libre et souveraine en vue de bâtir des institutions fortes et crédibles», a affirmé le Président Abdelmadjid Tebboune.

Karim Aoudia

Le Soir D'ALGERIE

GUELMA

Un homme de 79 ans périt dans un accident de la route

Un automobiliste âgé de 79 ans circulant sur la route 102 reliant Guelma à Oum-el-Bouaghi, accompagné d'une femme de 72 ans, sur la route du lieu-dit village Sellaoua, a perdu le contrôle de son véhicule dans un virage. L'homme est décédé sur le coup. La passagère a été prise en charge par les pompiers de l'unité de Aïn-Makhlouf qui l'ont conduite à la polyclinique pour des examens d'usage.

Les services de sécurité présents sur les lieux du drame ont ouvert une enquête pour déterminer les circonstances exactes de cet accident.

C'est le deuxième accident mortel qui survient en deux jours dans la région de Guelma.

Noureddine Guergour

LÉGISLATIVES

Rejet de 15 candidatures

Quinze postulants en course aux prochaines législatives ont été refusés par l'Autorité nationale indépendante des élections, a-t-on appris auprès de cette instance.

La même source souligne que ce refus concerne les présidents des Assemblées populaires communales des communes de Jijel (FLN) Ghebella (MSP) et Ouled Rabah (RND) et le président de la Chambre de commerce, et l'ex-maire de la commune du chef-lieu de wilaya ainsi que d'autres candidats. On apprend par ailleurs que ce rejet a touché certaines formations politiques dont le FLN avec 5, le RND 3, le MSP avec 1. Les postulants dont la candidature a été rejetée dont un avocat connu sur la place locale ont observé lundi un sit-in de protestation devant le siège de l'Anie contre cette décision qu'ils ont qualifiée d'injuste.

Notre source n'a pas écarté le refus d'autres candidatures.

B. M. C.

LÉGISLATIVES À BOUIRA

43 dossiers déposés et plusieurs candidats rejetés

Alors qu'au niveau de l'Anie, l'Autorité nationale indépendante des élections, c'est le black-out total, hormis les chiffres crus qui sont donnés, comme le nombre de dossiers déposés au lendemain de l'expiration des délais de dépôt des dossiers, à savoir 43 dossiers sur les 83 initialement retirés auprès de cette instance ; c'est par recoupements et par informations non vérifiées mais concordantes que nous avons appris le rejet de certaines candidatures.

Plus d'une semaine après l'expiration des délais de dépôt des dossiers, selon des informations que nous avons pu avoir çà et là, et en l'absence totale d'une communication transparente sur le déroulement de cette importante échéance, nous avons appris que trois candidats et non des moindres au sein du parti de Bengrina, le parti al Binaa, sont rejetés par la commission des candidatures. Trois postulants connus pour avoir été déjà candidats par le passé, soit aux législatives de 2012, soit aux élections locales de 2017. Trois candidats connus également comme étant des hommes chez qui l'argent coule à flots. D'ailleurs « l'un d'eux avait déjà réussi à accéder au Parlement en 2017, grâce justement à… la chkara ».

L'autre parti qui est touché pour le moment par ces rejets est le FLN. L'incontournable parti qui, même avec une liste qui n'est pas encore rendue publique mais qui serait composée de nouvelles têtes, n'a pas échappé aux ciseaux de la commission indépendante dont le président de l'Anie, Mohamed Charfi, a promis de sévir contre l'utilisation de l'argent sale lors de ces législatives et de toutes les prochaines élections. Deux candidats au moins, seraient selon nos sources, rejetés par la commission d'étude des dossiers.

Cependant, pour ces cas concernant le FLN, aucune information n'a filtré sur les raisons de ces rejets, puisque les deux candidats éjectés ne sont pas connus sur la scène locale pour leurs richesses, qui puisse justifier la possibilité pour eux d'influencer la campagne ; une pratique désormais bannie par la nouvelle loi électorale et consacrée dans la nouvelle Constitution.

Cela étant, et toujours selon nos sources, et sachant que la nouvelle loi électorale, le mode de scrutin est la représentation proportionnelle avec vote préférentiel sur une liste ouverte sans panachage, les candidats qui sont écartés d'une liste et qui sont les principaux bailleurs de fonds pour la campagne électorale, risquent de retirer carrément leur liste.

En tout état de cause, tous ces candidats recalés ont 5 jours devant eux pour introduire des recours devant la chambre administrative, dans l'espoir d'être repêchés.

Enfin, rappelons qu'au niveau de la wilaya de Bouira, et même si le nombre de listes existantes, avec 23 partis politiques et 20 listes indépendantes, est important, cela contraste avec le sentiment qui règne au sein de la population dont une grande partie est pour le moment indifférente surtout avec la lourde facture sociale qui frappe le citoyen ; alors que du côté des régions berbérophones de la wilaya de Bouira, la population est depuis longtemps, dans une logique de rejet total de cette échéance.

Y. Y.

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

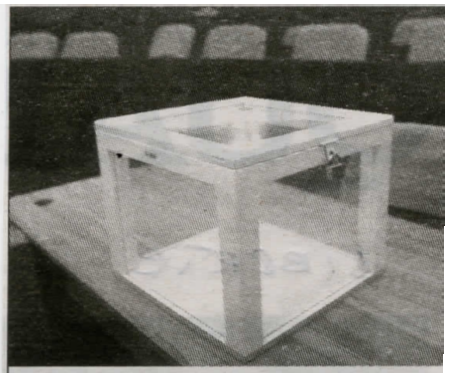

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Remous au RND et au FLN à Tiaret

■ Après l'expiration de la date butoir du dépôt des listes de candidature pour les législatives du 12 juin prochain et avant l'officialisation de celles retenues par la commission de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), à Tiaret, qui s'est accordé un délai de 12 jours pour examiner les dossiers et se prononcer définitivement, le climat semble s'agiter au sein de certaines formations, notamment le FLN et le RND, où le mécontentement atteint son paroxysme. La raison de ces remous est l'exclusion de certains "apparatchiks", lesquels, par leur opportunisme avéré, voulaient outrepasser la morale politique qui prône le changement. Néanmoins, certains *"hiérarques"*, éjectés par la nouvelle loi électorale, veulent se recycler à travers leurs enfants ou proches. Par ailleurs, rappelons que l'Anie a enregistré le dépôt final de 59 listes, dont 34 pilotées par des formations politiques et 25 par des candidats indépendants, alors que 80 dossiers ont été initialement retirés à travers la wilaya de Tiaret, qui s'illustre par un effectif de 562 698 électeurs répartis à travers 1541 bureaux composant les 306 centres de vote.